

تهافت أطروحة نهاية المدرسة الوطنية في الخطاب العولي

د. محمد بومانة

أستاذ بجامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

أدى إنبهار الاتحاد السوفياتي، ومعه المعسكر الاشتراكي ككل، بقيمه وأفكاره وإيديولوجيته في نهاية القرن الماضي، وتزعّم الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، والغرب عموما، واستثنائهم بالشأن العالمي، إلى بروز مفاهيم جديدة لم تكن موجودة من قبل، كنهاية التاريخ وصراع الحضارات، والأحادية القطبية، والعولمة، وغيرها من المصطلحات التي تؤثر على بداية مرحلة جديدة من التاريخ، حيث « الحدود السياسية والجغرافية تتآكل، وسيادة الدول تتراجع، ومع ثورة المعلومات والاتصالات ضاقت المسافات واختصر الزمن»⁽¹⁾.

غير أن أكثر هذه المفاهيم انتشارا وتأثيرا في عالمنا الراهن هو مفهوم العولمة، الذي إمتد أثره ليمس كل مناحي الحياة، فلم يقتصر على توحيد الأسواق وتحرير التجارة، بل سعى إلى توحيد حتى طرق الأكل والشراب والملبس ضاربا بذلك كل الخصوصيات عرض الحائط، لذلك، فقد إنتشر هذا المصطلح بقوة في سوق التداول الفكري والاجتماعي، ليس بين المثقفين فحسب، بل حتى بين عموم الناس.

فالعولمة إذن من بين التحولات والتحديات التي فرضت نفسها على عالمنا اليوم، وبالأخص على الشعوب الضعيفة، التي وجدت نفسها بين واقعين تقف عاجزة أمامهما، فإما المواجهة التي لا تقدر عليها، وإما الذوبان فيها، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لها.

تعريف العولمة:

على الرغم من الإنتشار المذهل لهذا المصطلح في حياتنا اليومية، إلا أن هناك غموضا كبيرا في تحديد معناه، فليس هناك تعريف واحد جامع لهذه الظاهرة التي توصف بأنها "ظاهرة العصر"، غير أننا إذا دققنا النظر في الأمر، فإننا نجد أن الإختلاف في تعريف العولمة يعود إلى جملة من الأسباب، والتي نذكر منها مايلي:

1- إن العولمة، كغيرها من الظواهر الإنسانية، ظاهرة مركبة، وليست بسيطة، بحيث أنها تنسحب على مختلف مناحي الحياة، إقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وغيرها، لذلك فمن الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع يشمل ويعبر عن كل ذلك.

2- يشير مصطلح العولمة إلى عملية ما زالت في طور التشكل والتكوين، فهي تعبر عن عملية لم تكتمل ملامحها وقسماتها بعد، وتكشف كل يوم عن وجه جديد، وهذا التطور المستمر شكل عائقا حقيقيا لوضع تعريف محدد للعولمة.

3- بالإضافة إلى تلك الأسباب، يظهر لنا سبب آخر قد يكون الأكثر تأثيرا، وهو إختلاف زوايا النظر إلى العولمة، فكل مفكر أو دارس ينظر إليها من زاوية معينة، وفقا لاختصاصه ومجال دراسته، وتبعا لإيديولوجيته ومذهبه الفكري والفلسفي، ذلك أن العولمة ليست ظاهرة طبيعية يمكن النظر إليها بموضوعية وحياد تامين، بل هي ظاهرة إنسانية اجتماعية تتأثر دراستها دوما بذاتية الباحث ومزاجه الفكري.

إن العولمة ظاهرة غربية، لذلك فقد اختلف العرب في ترجمة معناها الحقيقي إلى اللغة العربية، فمنهم من رأى بأنها تعني الكونية، ومنهم من رأى بأنها تعني الكوكبية globalization⁽²⁾، في حين رأى البعض الآخر أنها تعني الدولية، غير أن أكثر الترجمات شيوعا هو العولمة mondialisation، وهو المصطلح الذي أطلقه لأول مرة عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان" في منتصف القرن الماضي للدلالة على مفهوم القرية الكونية.

وبغض النظر عن ذلك الإختلاف في التعريفات المقدمة للعولمة من قبل الباحثين، فإنه يمكننا تقديم بعض التعريفات التي نعتقد أنها تقربنا نوعا ما من المفهوم الحقيقي للعولمة، ومنها:

- العولمة "عملية تتراجع فيها حثيثا تلك الحدود التي تفصل بين الأفراد، وتلك التي تفصل بين المجتمعات، ومن شأن العولمة أن تغير من طبيعة التفاعل البشري في كثير من الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية...إلخ، وأن تغير من الطريقة التي ندرك بها الزمان والمكان، والتي نتصور بها العالم، ونتصور أنفسنا"⁽³⁾.

- العولمة "هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الإقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتماييز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مبادئ إنسانية عامة"⁽⁴⁾.

- العولمة هي « فعل يقتضي امتداد الكون في هوية واحدة متجانسة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا»⁽⁵⁾.

عوامل ظهور العولمة:

يعتقد العديد من الباحثين أن من يظن بأن العولمة ظاهرة جديدة يعود ظهورها إلى عشرين سنة خلت مخطئ في ظنه، ذلك أننا إذا نظرنا إلى العولمة "بوصفها سيرورة للجنس البشري تجاه الاندماج والترابط، فالعولمة قديمة قدم الجنس البشري، أما إذا نظرنا إليها باعتبارها اتجاها نحو انكماش العالم يصحبه وعي إنساني حاد بهذا الانكماش وتغير مشهود في صور الترابط البشري، فالعولمة ظاهرة جديدة مقصورة على العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة»⁽⁶⁾.

إن البحث في تاريخ ظهور العولمة كفكرة، وليس كمصطلح، دفع بالأستاذ "رسمي علي عابد" إلى القول أن ظهور العولمة مرتبط بالتلموذ الذي سعى من خلاله اليهود إلى السيطرة على الفكر البشري بمختلف توجهاته، وتكريسه لخدمة مصالحهم الضيقة، ومحاولة هدم العقائد الأخرى التي استعصت عليهم، كالإسلام مثلا⁽⁷⁾.

كما يرجع كثير من الباحثين ظهور العولمة إلى الشعوب القديمة التي مارست العولمة و«ابتدعت.... حضارات متوالية شاركت فيها جميعا، وتبادلت فيما بينها منتجاتها ومنجزاتها الثقافية والعلمية»⁽⁸⁾، فقد كانت تلك الحضارات تنطلق من جغرافيتها وسكانها باتجاه جغرافية الآخرين وشعوبهم في ذلك العالم.. وما ذلك الصراع الذي كان قائما بين الحضارات والإمبراطوريات القديمة من أجل السيطرة والهيمنة إلا شكل من أشكال العولمة.

كما أن هناك من يرى أن ظهور العولمة مرتبط باكتشاف القارة الأمريكية، ودخول العالم كله - دون استثناء - في دائرة التفاعل والنشاط الإنساني، في حين يرى غيرهم بأن تاريخ العولمة لا يعود إلا لعقدين أو ثلاثة من الزمن.

ولكن مهما اختلفت هذه التفسيرات وغيرها، فإن الشيء الأكيد هو أن ظاهرة العولمة ليست بجديدة، بل هي ظاهرة قديمة، وإن لم تكن واضحة بالشكل اللازم، فنحن نتلمسها في أعمال وأفكار الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حيث نادى الكثير منهم، وبالأخص في العصر الحديث، إلى ما سموه ب"المواطنة العالمية" والتي تعبر عن شكل من أشكال الانتماء، ليس للوطن بمعناه الضيق، بل إلى الجنس البشري أو الإنسانية بصفة عامة، كما جعل فلاسفة ذلك العصر فكرة الحق الطبيعي أساسا لكل الحقوق البشرية السياسية

والمدينة، فإنعكست هذه الفكرة على الفكر الاقتصادي مثلاً، بحيث تصور منظرو الاقتصاد الجديد العالم كسوق لا حدود لها، يحكمها التبادل الحر الخاضع لقوانين شمولية. كما ظهرت تلك النزعة العالمية جلية في آراء وأفكار أوروبا في تلك الفترة، حيث عبر الكثير منهم عن انتمائهم للعالم الأوسع، فقد أكد الفيلسوف شيلر (1759-1805) schiller على نزعته العالمية بقوله " أكتب بوصفي مواطناً كونياً ليس في خدمة أي أمير، لقد فقدت وطني مبكراً لكي يصبح العالم وطناً لي"⁽⁹⁾

كما يتبين لنا قدم ظاهرة العولمة من تلك الرغبة المتنامية عند الإنسان في السيطرة والهيمنة عبر التاريخ ، كما توضحه سلسلة الحروب و الصراعات التي نشبت بين مختلف الشعوب والإمبراطوريات، وحتى القبائل، وهو ما يعبر، بشكل أو بآخر، عن الرغبة في التوسع والسيطرة على الغير، تماماً مثلما هو ماثل في الخطاب العولمي المعاصر .

عوامل ظهور العولمة الجديدة:

إذا اتفقنا على قدم العولمة كظاهرة، فإننا نؤكد من جهة أخرى أن ظهورها كمصطلح هو أمر حديث زمنياً، يمكن إرجاعه إلى منتصف القرن الماضي، كما تؤكد مختلف الدراسات والتقارير، بحيث أصبح هذا المفهوم بمثابة ظاهرة العصر التي شغلت السياسيين والأكاديميين، وحتى العوام من الناس.

غير أن العولمة بشكلها الجديد، لم تظهر فجأة على مسرح الأحداث، بل هي نتيجة مباشرة لتضافر مجموعة من العوامل ، والتي يمكن اختزالها فيما يلي:

1- **العامل التاريخي:** يتمثل هذا العامل في مختلف التحولات الاقتصادية والحضارية التي عرفتها المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين، وبالأخص الثورة الصناعية التي جعلت تلك المجتمعات تتحول من الطابع الزراعي إلى الطابع الصناعي، وما تلاها بعد ذلك من نمو متزايد للنزعة الاستعمارية الساعية للهيمنة والسيطرة على مختلف خيرات العالم.

2- **العامل السياسي:** ونقصد به السقوط المدوي للمعسكر الاشتراكي، وانتهاء الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة ، وتلاشي القطبية الثنائية في نهاية القرن الماضي، ليحل محل كل ذلك سيطرة القطب الرأسمالي الليبرالي وهيمنته على الشأن العالمي، وخاصة أمريكا التي ارتبطت ظاهرة العولمة بها، بحيث حملت هذه الأخيرة طابعا أمريكياً بحتاً، وبالأخص بعدما تبناها الساسة والقادة الأمريكيون كمرجعية أساسية لهم، فكانت النتيجة هي تقسيم العالم إلى مركز مسيطر وأطراف تابعة.

3- العامل التكنولوجي: لقد كانت العولمة ترجمة مباشرة لما يعرفه الغرب من تطور متسارع يوما بعد يوم، وخاصة في ميادين الإعلام والاتصال، فكانت النتيجة المباشرة تكمن في تحول السلطة أي " تحولها من سلطة المال والثروة والحكم... إلى سلطة للمعرفة قوامها الأساسي إمتلاك الإقتدار المعرفي والعلمي والتكنولوجي"⁽¹⁰⁾. إن هذا الانفجار التكنولوجي والمعرفي أدى إلى ظهور فاعل بشري جديد أطلق عليه الدكتور "علي حرب" اسم الإنسان التواصلي "الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي، وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات"⁽¹¹⁾.

غير أن هذه الثورة التكنولوجية الضخمة التي عرفها العالم، كان لها انعكاسين متناقضين، الأول يتمثل كما رأينا في التقريب بين البشر في مختلف أرجاء العالم، والثاني يتجسد في تعميق الفجوة الحضارية بين الأقوياء والضعفاء المتقدمين والمتخلفين، وهو ما يثير الحيرة والتعجب.

إيديولوجية العولمة:

إن المتأمل في الخطاب العولمي الراهن سوف يدرك لا محالة بأن هذا الخطاب ليس مجرد تكنولوجية متطورة أو أسواق ممتدة، بل هو، بالإضافة إلى ذلك، يحمل إيديولوجية معينة، ويقوم على منطلق معين، ويمكن تحديد جملة من الملامح لهذه الإيديولوجية العولمية، يمكن اختصارها فيما يلي :

1- أبرز ملامح هذا المنطق العولمي هو جنوحه إلى ما يعرف بالتنميط أو التوحيد الثقافي للعالم كله، عبر أعمال آليات إستراتيجية الهيمنة والتبعية بإعتبارها الأوفى لتحقيق التنميط.

فالتنميط هو محاولة حديثة لتعميم نموذج ثقافي معين وفرضه بشتى الوسائل على الدول والشعوب الأخرى، حتى رأى البعض "أن التنوع الثقافي ينطمس رويدا رويدا، وأننا نشهد بزوغ ثقافة جديدة يبدو فيها أن القيم الغربية... تكتسح الثقافات الأضعف وتغمرها"⁽¹²⁾.

2- من جهة أخرى يحيلنا مفهوم التنميط إلى مفهوم آخر متصل به، وهو الهيمنة التي يفرضها المركز على الأطراف نظرا لعدم تكافؤ ميزان القوة، فالعولمة تقوم على مبدأ الإختراق المستمر للخصوصيات والحدود مهما كان نوعها، وهو ما أدى بها إلى فرض "هيمنة مادية ورمزية تتصاعد إيقاعاتها باتجاه تكريس المزيد من تنميط العالم وفق منظومة قيمية جديدة، ونسق اقتصادي كوني معولم جديد..."⁽¹³⁾.

إن العولمة هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة، حتى أن البعض وصفها بالاستعمار الجديد، فهي "تعبير عن مركزية دفيئة في الوعي الأوربي، تقوم على عنصرية عرقية، وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة"⁽¹⁴⁾.

لقد ربط الكثيرون العولمة بالولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنهم فسروا مصطلح العولمة بمصطلح الأمركة، وذلك نتيجة تصدر النموذج الأمريكي المشهد العالمي بعد زوال المعسكر الاشتراكي، و هيمنته على باقي النماذج الأخرى.

غير أن هناك من يرى بأن العولمة "ليست ملك الأمريكيين، ولا هي من ابتكارهم وحدهم، وإنما هي وقائع وإنجازات وإمكانات موضوعة برسم البشر أجمعين"⁽¹⁵⁾.

إن العولمة ظاهرة تحمل في طياتها إيديولوجية معينة، فهي ليست سلعا وبضائع، بل هي كذلك قيم وأفكار، فهي لا تتطلب عولمة الأسواق والعملات فقط، بل تسعى إلى ما وصفه الدكتور "علي حرب" بعولمة الأنا، بحيث أن "الإنسان يتعولم الآن بطريقة تتحول معها الهوية إلى أسطورة، بعد أن بات بوسع المرء، أينما كان أن يضغط على زر لكي يتصل بأي كان، وفي أي مكان"⁽¹⁶⁾.

إن السؤال الذي يطرح بعد كل هذا، يتعلق بموقف الشعوب ومفكرها في الدول الضعيفة، أو دول الأطراف، كما هو حال الدول العربية والإسلامية، من هذه الظاهرة العابرة للحدود، والتي تتطلب اتخاذ موقف واضح حيالها.

يمكن اختصار ردود الفعل التي قوبلت بها العولمة في الدول الضعيفة إلى ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: تمثل هذا الموقف في رفض العولمة جملة وتفصيلا ، والإحجام التام عن التعامل مع معطياتها، ولم يكن هذا موقف الأصوليين المتشددين فقط، بل حتى بعض المفكرين المتنورين، الذين رأوا بأن العولمة "نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي يسعى إلى ابتلاع الأشياء والبشر في سبيل تمثيلهم وهضمهم وإخراجهم سلعا"⁽¹⁷⁾.

ويبرر الرافضون للعولمة موقفهم هذا تخوفهم الشديد من اضمحلال المقومات الأساسية لشخصية الأمة، نتيجة التدفقات الثقافية الدخيلة اللامتناهية بفعل إنتشار وسائل الاتصال المتقدمة، حتى وإن كان البعض يقلل من إمكانية حدوث ذلك، لأنه إذا كان "يمكن للعولمة الزاحفة أن تروضنا على أنماط سلوكية محددة تتعلق بالملبس والمشرّب وأنماط السلوك، ولكن هذه العولمة لا تستطيع أن تجوب أعماقنا الداخلية بتركيباتها الذهنية والعقلية التي ترسخت مع الأيام والزمن، وأصبحت قوة حقيقية ضاربة في الأعماق، لا تهزها الصدمات الحضارية، ولا تسقطها عاديّات الزمن"⁽¹⁸⁾.

الموقف الثاني: على النقيض من الرأي الأول تحمس ورحب بالعمولة، ورأى فيها جنة الأرض الموعودة والحل السحري لكل ما يعانیه البشر من أزمات ونكسات، وهم بذلك لا يرون، أو هم يتغافلون، عن الجانب الهيميني التدميري فيها.

فغلاة المتفائلين بالعمولة يعتقدون أنها المخرج الوحيد من التخلف والانحطاط نتيجة ما توفره من فرص وآمال، لذلك فهم يرون بأنها حتمية وليست خياراً.

الموقف الثالث: هو موقف وسط يسن الموقفين السابقين، بحيث دعا إلى التعامل بذكاء مع هذه الظاهرة التي لا يمكن تفاديها بأي حال من الأحوال، فلا يجب غلق الباب نهائياً، كما لا يمكن فتحه على مصراعيه أمام إكراهات العمولة، فلا يمكن "مواجهة هذا الواقع برفض العمولة ولا بالتصفيق لها، بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وسوس هوياتهم وإدارة واقعهم، بصورة يحولون بها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مثمرة، وليست هذه دعوة طوباوية، وإنما هذا هو الممكن لمجابهة تحدي العمولة ومغادرة مواقع الهامشية"⁽¹⁹⁾.

لقد لاقى هذا الموقف الوسط قبولا ملحوظا لدى شعوب ومفكري الدول الضعيفة، لإدراكهم استحالة مقاومة المد العولمي الذي يزداد قوة يوما بعد يوم، لكنهم في المقابل آمنوا بالقدرة على تهذيبه وحماية الأنا من تداعياته.

مفهوم خطاب النهايات:

ليست العمولة مجرد تبادل حر للسلع والبضائع، أو مجرد تدفق لرؤوس الأموال واتساع للأسواق، فهي بالإضافة إلى ذلك، تحمل خطابا خاصا يحمل طابع التبشير بمستقبل واعد للإنسانية، لكن بشرط ذوبانها في نموذج واحد تختفي أمامه كل مفاهيم الخصوصية والأنا. لقد طاب لكثير من دارسي العمولة تسمية هذا الخطاب بخطاب النهايات الذي يكرس "القول بنهايات متعددة على صعد ومستويات مختلفة، وذلك مثل نهاية التاريخ، نهاية الدولة أو السيادة الوطنية، نهاية الجغرافيا، نهاية السياسة، نهاية الإيديولوجية، نهاية الديمقراطية، نهاية التربية أو المدرسة الوطنية"⁽²⁰⁾.

وارتبط ذبوع هذا الخطاب بالتحويلات المفصلية التي عرفها العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث زال المعسكر الشرقي، سواء كمرجعية إيديولوجية أو كمنظومة دولية، ليفسح المجال للمعسكر الغربي الذي فرض إيديولوجيته وقيمه ونظمه على جميع أرجاء العالم.

إن هذا التوجه الأحادي هو الذي برر القول بـ "نهاية التاريخ وانخراط العالم في مرحلة جديدة تقطع تماما مع ماضي الحروب الإيديولوجية، ولا سيما بين الاشتراكية والليبرالية، وتؤسس لنظام عالمي جديد"⁽²¹⁾.

وقد كان من نتائج ذلك أن شعرت الكثير من الشعوب الشرقية، ومنها العربية والإسلامية، بخطر هذا التوجه الذي يكرس الهيمنة ويقضي على مفهوم السيادة الوطنية، فعملت على مواجهته بمختلف الوسائل المتاحة، ولكن ما قامت به في هذا المجال لم يكن كافيا بفعل ضعف إمكاناتها على المواجهة، بل إن الداعين فيها إلى رفض العولمة والاعتراض عليها ومواجهتها قد وصفوا بالرجعية والتخلف والانغلاق والجمود.

وفي مقابل الدعوة إلى رفض هذا الخطاب، وغلق الباب في وجهه، رأى كثير من الأساتذة العرب بضرورة صياغة مفهوم جديد لخطاب النهايات، لا يقطع الصلة تماما بالشروط التاريخية للأمة، بل يتفاعل معها بشكل تصبح معه "نهاية التاريخ والإيديولوجية أو التربية... بمثابة لحظات تاريخية من التطور والتبدل والتحول واستئناف البدء في مسار ديمومة قد تخترقها انعراجات ومظاهر انفصال أو انقلاب في الأسس والمضامين والمقومات والمعايير... ولكنها تضل على الدوام متواصلة الحلقات والفترات والأزمنة"⁽²²⁾.

فمفهوم النهاية ينبغي ألا يقرأ كتوقف عن الحياة أو الاستمرار أو بوصفها قطيعة حاسمة وفاصلة بين أطوار من الوجود والعدم، بل يجب تأويلها في نظر الأستاذ "علي حرب" بأن "العالم الموجود نفسه لم يعد كما كان عليه، إن من حيث زمنه وفضائه، أو من حيث قواه وآلياته، فضلا عن عقلانيته وانسيته، فالطفرات والانفجاريات في الأفكار والمفاهيم، قد تضافرت مع الانفجاريات التقنية والتحولات الحضارية، لكي تخربط خارطة العلاقات بالأشياء، مفسحة المجال لولادة نمط جديد للوجود والتعايش بين البشر"⁽²³⁾.

المدرسة الوطنية:

تعد الأسرة أقدم مؤسسة تربوية في التاريخ، حيث احتكرت وظيفة تربية الأفراد وتنشئتهم لفترة طويلة من الزمن، غير أنها و مع مرور الزمن لم تعد قادرة على القيام بكل الأعباء التربوية بمفردها، وهو ما استدعى ظهور مؤسسات اجتماعية أخرى تساعد وتكمل عمل الأسرة، فكان أن ظهرت المدرسة كمؤسسة اجتماعية جديدة تضطلع بمهام التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية للأفراد، ونقل التراث الثقافي للمجتمع والمحافظة عليه.

لقد تبلورت هذه المؤسسة الاجتماعية عبر التاريخ في أشكال متعددة، وطراً عليها كثير من التطور في شكلها وأهدافها، غير أن أهم شكل من أشكال المدرسة، وأكثره تنظيماً،

هو ما يعرف بالمدرسة الرسمية أو المدرسة العمومية، ولهذا النوع من المدارس تاريخ عريق يعود إلى الحضارات القديمة التي جعلت من المدرسة وسيلة لهذيب وإعداد المواطن المرغوب فيه، كما أن الأسبرطيين مثلاً كانوا يعتبرون تربية الولد من شؤون الدولة، وهو نفس ما ذهب إليه أفلاطون وأرسطو.

ولم تغب فكرة المدرسة العامة عن العرب والمسلمين الذين اهتموا اهتماماً بالغاً بها، ولعل المدارس النظامية المشهورة خير دليل على ذلك. زد على ذلك أن المدرسة العامة كان لها حضور ملفت في أعمال فلاسفة العصر الحديث، فقد ربط مفكرو الأنوار في أوروبا الحديثة تربية الجنس البشري بتدخل الدولة متمثلة كتنظيم عمومي للحياة البشرية، فجعلوا بذلك التربية مسألة سياسية وليس مجرد قضية بيداغوجية خالصة، وبذلك أصبحت التربية إحدى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة العمومية، عوض أن تظل خاضعة لمبادرات أو مؤسسات دينية خاصة، وهو ما أدى بمفكر مثل لاشالوطي (la chalois) إلى القول " أعلن أنني أطالب بوجود تربية لأجل الوطن ترتبط بالدولة وحدها، لأنها جزء لا يتجزأ منها، ولأن هذا الوطن يمتلك حقاً ثابتاً وراهنياً باستمرار لتعليم أعضائه، ولأن أطفال الدولة ينبغي أن يتولى تربيتهم أعضاء الدولة ذاتها⁽²⁴⁾، أما كائط فقد اعتبر المدرسة العمومية خير نموذج لإعداد المواطن الصالح، كما أن " فيخته " جعل خلاص الأمة الألمانية في مثل هذا النوع من المدارس القومية.

وهكذا، فقد حظي التعليم بقسط مميز من اهتمام الدول عبر التاريخ، وإن زاد هذا الاهتمام شدة وتنظيماً في العصر الحاضر. أما في البلاد العربية اليوم، فقد كان ظهور هذه المدارس نتيجة الإقبال الشعبي المتزايد على التعليم، وبالأخص بعد التحرر من الاستعمار، وهو ما دفع مختلف الحكومات العربية إلى الاستجابة لذلك بفتح مدارس جديدة تلبي الطلب وتشبع رغبة مواطنيها في التعلم.

كما أن قلة وضعف إمكانات الهياكل التعليمية الخاصة، كالكتاتيب والزوايا مثلاً، وعجزها عن الاضطلاع بمفردها بأعباء التعليم في هذه الدول، قد دفع بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن "من واجب الدولة أن تعنى بأمر التعليم وأن تفتح مدارس عامة تديرها وتنفق عليها من خزائنها، كما تنفق على سائر المشاريع العامة والذي زاد الدول الحديثة اهتماماً بفتح المدارس الرسمية رغبتها الشديدة في تنشئة أبناء الأمة تنشئة تتفق مع سياساتها وتعمل على تحقيق أهدافها القومية"⁽²⁵⁾.

غير أنه، ولظروف تاريخية واجتماعية، اصطبغت المدرسة الرسمية بصبغة الوطنية، فأصبح الهدف منها "تربية الأجيال الناشئة تربية توسع آفاقهم الوطنية وتعزز في نفوسهم الروح الجماعية والتعاونية"⁽²⁶⁾.

فيحكم أن المدرسة هي مؤسسة تربية أنشأها المجتمع من أجل تلبية حاجاته المتعددة، وحفظ ونقل تراثه إلى الأجيال اللاحقة، كان لابد لتلك المدرسة أن تعبر وتتكيف مع الزمان والمكان الموجودة فيهما.

فإذا كان من أهداف المدرسة الوطنية تنمية مدارك المتعلم وتهذيب نفسه، فإن عليها كذلك تزويده بتربية وطنية سليمة يدرك المتعلم من خلالها "إنه جزء من أمته غير منفصل عنها، يشاركها في ذكريات الماضي وفي أحداث الحاضر، وفي أمانى المستقبل وتكتسب حياته معنى جديدا ومتعة جديدة، إذ يشعر أنه يحيا لخدمة بلاده والإنسانية جمعاء، لا لمجرد السعي وراء مصلحته الخاصة"⁽²⁷⁾.

لذلك، لا يمكن لأي مدرسة توصف بالوطنية أن تغفل عن تلقين تلاميذها عناصر هويتهم ومقومات شخصيتهم كالدين واللغة والتاريخ والثقافة، بل على العكس من ذلك، يجب أن تجعل هذه المجالات موضوعها الأول.

العولمة والمدرسة الوطنية:

لقد شكل الزحف العولمي خطرا بالغا على كثير من المجالات والقطاعات الحساسة، وبالأخص في الدول العربية، ولعل من أهم تلك القطاعات، المدرسة الوطنية، التي تتعرض لضغوطات لا حصر لها من أجل دفعها إلى تغيير أهدافها الوطنية.

فأمام هذا الانهيار الشديد بالعولمة وصفت المدرسة الوطنية بالجمود والتخلف والعجز عن مواكبة متطلبات العصر، وهو ما دفع بالكثيرين إلى المطالبة بالبحث عن مدرسة بديلة «قادرة على الاستجابة لأهداف وخصوصيات وإكراهات الطلب الاجتماعي والاقتصادي لتربية وتعليم وتكوين الموارد والقوى البشرية في أوضاع كونية جديدة، سريعة التبدل والتغير مليئة بالرهانات والتحديات»⁽²⁸⁾.

لقد أدى الانتشار المذهل لمقولات العولمة إلى تكوين نظرة اقتصادية بحتة للتعليم، والتي تجسدت في الدعوات المستمرة إلى خوصصته وتمهينه، وهو ما أدى إلى "إنعاش وتعميم منظور مقاوالاتي وتسليعي للتربية والتعليم والتكوين ينظر إلى القوى البشرية، لا في أبعادها ومقوماتها الإنسانية والقيمية والفكرية الوطنية أو الكونية، وإنما كموارد اقتصادية"⁽²⁹⁾.

لقد نتج عن هذا التصور تغير في الأهداف الكلاسيكية للمدرسة الوطنية، كتلك المتعلقة بنقل التراث والمعارف، لتقتصر على تأهيل القوى البشرية وفقا لمتطلبات السوق، وهو ما نتج عنه في النهاية دعوة إلى تخلي الدولة عن المدرسة لتفتح على آفاق وقيم ورهانات كونية أوسع وأشمل، مما يعرض مقومات الهوية في هذه المجتمعات للخطر. كما يظهر تأثير الخطاب العولمي على الأنظمة التربوية العربية واضحا، من خلال سيطرة العلمانية على مختلف أهدافها وبرامجها، وبالأخص التعليم الجامعي، وكان ذلك نتيجة حتمية لتبني بعض المفكرين والمربين العرب لهذا الفكر العلماني، وهو ما أدى صياغة مناهج تربوية عربية علمانية تنظر إلى التعليم الديني نظرة ارتياب " فصارت مناهجنا صورة مشوهة عن حضارتنا وزادوا على طلابنا الانفصام في شخصيته الفكرية، فهو من حيث المشاعر ومن حيث المجتمع الذي يعيش فيه يحترم الإسلام ويؤمن به، ومن حيث الفكر والتطبيق والتربية هو علماني الثقافة والتخصص، زاد هذا الأمر في تمزق الفرد وبالتالي انعكس سلبا على المجتمع ⁽³⁰⁾

ومن هذا المنطلق، إذا كانت إيجابيات العولمة على النظام التربوي لا تنكر، فإن خطرها ومساوئها لا تخفى على أحد، فالخطاب التربوي المعولم يحمل في طياته أخطار جسيمة تهدد بضرب عمق المنظومات التربوية الوطنية، ومنها أنه خطاب تغريبي علماني يريد أن يفرض نفسه على مجتمعات شديدة الارتباط والتعلق بهويتها ودينها.

ضرورة تكيف المدرسة الوطنية مع مقتضيات العولمة:

إن مفهوم المدرسة الوطنية لا يقتضي بالضرورة انعزالها وتقوقعها على ذاتها، لأنها بذلك ستجد نفسها خارج التاريخ، لذلك فإن من أهم واجباتها في الوقت الراهن التكيف مع العولمة والأخذ بإيجابياتها الكثيرة، فلا تستطيع المدرسة في هذا الزمن العولمي بأن تكون بمنأى عما يجري حولها من تغيرات وتحولات عميقة غيرت أنماط التفاعل والتواصل الإنساني بشكل جذري. فيجب على المدرسة الوطنية أن تستجيب في أهدافها ومضامينها ومناهجها ووسائلها مع ما تتطلبه مدرسة المستقبل من جهة، وأن تكون في مستوى الرهانات الاجتماعية والحضارية من جهة أخرى، وهذا يتطلب إسناد مهمة إعداد المخططات التربوية إلى الخبراء المستنيرين كما يقول كانط.

إن تكيف المدرسة الوطنية مع مقتضيات العولمة يتطلب جملة من الشروط، يمكن تحديدها فيما يلي:

- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، وتقتضي نجاعة هذه الفلسفة "صياغة مفهوم متكامل للإنسان، الموطن، الفرد، ولأهداف تكوينه وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي وللتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول"⁽³¹⁾.
- فيجب أن تستوعب التربية مفاهيم العولمة واتجاهاتها الإيجابية، وتوظيف ذلك لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية.
- القيام بعملية مراجعة نقدية شاملة لما يقدم في المدارس، وذلك من أجل تحديثها وتطويرها وجعلها أكثر نجاعة، وهو ما يستدعي إسناد هذه العملية إلى أهل الاختصاص وذوي المعرفة والدراية بالشأن التربوي.
- كما يجب أن تكون عملية المراجعة هذه عملية عقلانية تراعي التوازن بين ما هو كوني في هذه المضامين من قيم وتوجهات ومعارف... وبين ما ينبغي أن يظل مرتبط بالواقع المحلي.
- توفير الظروف الملائمة لنجاح العمل التربوي، ومن ذلك ضرورة توفير الخدمات التي توفرها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في هذا المجال، وتوفير الورشات وتجهيز المكتبات، حتى نجعل من المدارس مكانا للعمل والنشاط، وليس للتلقي والإنصات، كما يقول جون ديوى.
- ربط المؤسسات التربوية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والذي لا يجوز لها الانفصال عنه، لأن المدرسة مؤسسة أوجدها المجتمع لتلبية مختلف حاجياته، وبناء على ذلك توجب عليها أن تكون بنت زمانها ومكانها كما يقول دوركايم.

نحو علاقة جديدة بين المدرسة الوطنية والعولمة:

عندما نتابع ما يدور في الساحة الفكرية والإعلامية والتربوية في بلداننا العربية والإسلامية، نجد أن غلاة المتفائلين بالعولمة والمنهريين بمغرياتها، كثيرا ما يلقون بكل اللوم على المدرسة، محملين إياها مسؤولية التخلف والانحطاط والتأخر عن اللحاق بالركب الحضاري الذي تزداد سرعته في كل لحظة، وهم يطالبونها إما بالولوج الكلي في المد العولمي والتخلي عن شخصيتها وهويتها، وإما بالتبدد والزوال.

غير إننا عندما نطلع على حججهم ودوافعهم، فإننا نجد فيها كثيرا من التطرف والمغالاة والتحامل على المدرسة الوطنية وتحميلها ما لا تطيق، فإذا كان هدف العولمة التربوية

هو خلق تربية واحدة وعالم واحد، فإن هذا الهدف "لم يتحقق ولا نتوقع له أن يتحقق قريباً"⁽³²⁾.

لذلك، ينبغي أن تكون التربية في مأمن من تلك العولمة المتطرفة، ذلك لأن "أية عولمة للتربية ما هي إلا هيمنة لتربية فئة معينة أو حضارة معينة، على فئة أو حضارة أخرى، وهذه الهيمنة تستند إلى آليات من القوة خارج إطار التربية، سواء كانت مستمدة من التكنولوجيا أو من الاقتصاد أو من القهر السياسي أو غيره"⁽³³⁾.

فقبل البحث عن عولمة المدرسة الوطنية يجب القيام ببحث عقلاني مسؤول عن الأسباب التي جعلتها عاجزة عن الأخذ بيد المجتمع نحو التقدم، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لجعلها أكثر نجاعة، وذلك لا يكون باستيراد تلك الحلول بل من خلال تشخيص واقعي لمكامن الضعف في المدرسة الوطنية ومحاولة تجاوزها.

إن دور المؤسسة التربوية كفضاء للتربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية سوف لن ينتهي أبداً كما تروج لذلك بعض الخطابات، "وإنما غداً مطلوباً منها تخطي شروط اشتغالها التقليدية والتسلح بما تطلبه الظرفية الراهنة من توجهات ومضامين ونماذج تدير... مما يتلاءم مع أدوارها ومهامها المحلية والكونية الجديدة"⁽³⁴⁾.

فإذا كنا نحتاج إلى تأهيل المدرسة في مجتمعاتنا لتلبية مطالب السوق الاقتصادية، فإن ذلك لا ينفي باقي أهدافها التقليدية من تعزيز للهوية وتكوين المواطن الصالح ونقل التراث الثقافي للأمة إلى الأجيال الصاعدة.

لذلك وجب المناادة بعلاقة جديدة بين التربية والعولمة لا تقوم على الهيمنة وإلغاء الأنا، بل "على خلق نوع من الحوار والتكامل والتواصل الفكري حتى تتلاقى الحضارات بلا تصادم"⁽³⁵⁾.

خلاصة:

إن خطاب النهايات الذي يتغنى به بعض دعاة العولمة وأنصارها ينبغي ألا يمتد إلى المدرسة الوطنية، لأن المدرسة كانت، على مر الأزمان، الوسيلة المثلى التي يلجأ إليها المجتمع من أجل الحفاظ على ذاته وحماية تراثه وثقافته وخصوصياته، وهي، لذلك، ينبغي أن تتمتع بحصانة ومناعة ضد إكراهات العولمة وتداعياتها.

غير أن هذه الحصانة التي نتكلم عنها يجب أن تكون حصانة ذاتية، بمعنى أنه على المدرسة الوطنية، وخاصة في المجتمعات المتخلفة، أن تحمي نفسها بنفسها من التداعيات السلبية للعولمة، وذلك من خلال القيام بعملية نقد ذاتي، تلمها عملية إصلاح دقيق يمس جوهر الداء، ولا يكتفي بتشخيص الأعراض.

فالمدرسة الوطنية في البلدان العربية تعاني من الكثير من الإختلالات، وهو ما أعاقها على أداء دورها في قيادة المجتمعات إلى التنمية والحدثة، بل كانت في كثير من الأحيان عاملا مؤديا لهذا التخلف، وهو ما جعلها عرضة لمختلف أوجه النقد وحتى التحامل. فعلى المدرسة الوطنية أن تعمل على التكيف الذكي الواعي مع تحديات العولمة، ولا يكون ذلك بتوفير الوسائل المادية، وإن كانت ضرورية، لكن نعتقد أن ذلك يتم من خلال إسناد عملية إعداد البرامج التربوية لفئة من الخبراء المستنيرين وفق التعبير الكانطي، لأنه في وسع هؤلاء أن يتصوروا مدرسة وطنية تجمع بين متطلبات الهوية وقيم الحدثة دون تناقض.

الهوامش:

- (1)- حازم البيلالي: حوار أم صراع الحضارات، انطباعات غير متخصص، مجلة العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أبحاث المؤتمرات، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص 89.
- (2)- ذهب العديد من الباحثين إلى خطأ استعمال هذا المصطلح الانجليزي للتعبير عن العولمة، لأن هذا المصطلح لا صلة له بكلمة World، وهو مشتق من كلمة globe بمعنى كوكب الأرض.
- (3)- عادل مصطفى: العولمة من زاوية سيكولوجية، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2006، ص 11.
- (4)- أحمد مجدي حجازي: العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية، مجلة العولمة والهوية الثقافية، ص 146، 147.
- (5)- علي وطفة: الهوية العربية والتحديات الثقافية للعولمة، ملخص بحث مقدم إلى مؤتمر كلية التربية بجامعة اليرموك، 2005، ص 3.
- (6)- عادل مصطفى: المرجع السابق، ص 23.
- (7)- رسي عي عابد: العولمة والتربية، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 9.
- (8)- عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 564.
- (9)- منصف عبد الحق: الأنوار و سلطة الخير البيداغوجي، المغرب، إفريقيا الشرق، 2011، ص 20.
- (10)- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005، ص 88.
- (11)- علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومازق الهوية، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000، ص 9.
- (12)- عادل مصطفى: المرجع السابق، ص 54.
- (13)- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص 19.
- (14)- حسن حنفي: الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، مجلة العولمة والثقافة العربية...، ص 458.
- (15)- علي حرب: المرجع السابق، ص 53.
- (16)- المرجع نفسه، ص 109.
- (17)- علي وطفة: المرجع السابق، ص 03.
- (18)- المرجع نفسه، ص 07.
- (19)- علي حرب: المرجع السابق، ص 14.
- (20)- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص 20.
- (21)- المرجع نفسه، ص 21.
- (22)- المرجع نفسه، ص 29.
- (23)- علي حرب: المرجع السابق، ص 167.
- (24)- عبد الحق منصف: الأنوار وسلطة الخير البيداغوجي، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2011، ص 29.
- (25)- جورج شهبلا وآخرون: الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1982، ص 461.

- (26)- المرجع نفسه، ص 247.
(27)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(28)- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص 32.
(29)- المرجع نفسه، ص 33.
(30)- رسعي عي عابد: المرجع السابق، ص 153.
(31)- المرجع نفسه، ص 40.
(32)- قلي عبد الله: غايات التربية في ضوء العولمة، مجلة التربية والابستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، العدد 01، 2011، ص 20.
(33)- المرجع نفسه، ص 21.
(34)- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص 47.
(35)- قلي عبد الله: المرجع السابق، ص 21.

قائمة المراجع:

- 1- عادل مصطفى: العولمة من زاوية سيكولوجية، ط 1، بيروت، دار النهضة العربية، 2006.
- 2- علي وطفة: الهوية العربية والتحديات الثقافية للعولمة، ملخص بحث مقدم إلى مؤتمر كلية التربية بجامعة اليرموك، 2005.
- 3- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، ط 1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005.
- 4- رسعي عي عابد: العولمة والتربية، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.
- 5- علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، ط 1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000.
- 6- جورج شهلا وآخرون: الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، ط 5، بيروت، دار العلم للملايين، 1982.
- 7- منصف عبد الحق: الأنوار وسلطة الخبر البيداغوجي، المغرب، إفريقيا الشرق، 2011.

قائمة المجلات العلمية:

- 1- مجلة العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أبحاث المؤتمرات، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- 2- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.
- 3- مجلة التربية والابستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، العدد 01، 2011،